تقرير

至于المعلومات الطالبة والتي تفصّل
تقييم وتطوير سياسات وإستراتيجيات
المكافحة الفساد من الدول والأطراف

بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تم إعداد التقرير في ضوء ما ورد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في
شأن الدروس المستفادة من التجربة المصرية في تقييم وتطوير سياسات وإستراتيجيات
مكافحة الفساد كأحد الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقعت جمهورية مصر العربية (مصر) على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
(الإتفاقية) في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003 وصدق عليها السيد/ رئيس
جمهورية مصر العربية بالقرار رقم/ 38 لسنة 2004 في 9/11/2004 ونشرت في الجريدة الرسمية العدد (2) بتاريخ 7/7/2005 وأودعت مصر صك
تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في 25 شباط / فبراير
2005، واعتباراً من ذلك التاريخ سعت مصر سعياً حثيثاً للوفاء بالالتزاماتها
الدولية حيث تم إصدار العديد من التشريعات الوطنية الجديدة، كما تم تعديل
العديد من مواد بعض التشريعات الحالية بحيث تتفق مع دستور جمهورية مصر
العربية 2014 وتوافق مع مضمونات الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي صادقت
عليها مصر وفي مقدمتها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وصف الإجراءات والخططات التي إتخذتها مصر لضمان الالتزام بنصوص إتفاقية
الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بتقييم وتطوير أطر سياسات
وإستراتيجيات مكافحة الفساد:

نصت المادة (6) من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

1- تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع
وتقييم أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة
المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات
العومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.